



مركز هي للسياسات العامة

HEYA CENTER FOR PUBLIC POLICY

ورقة سياسات

ظاهرة التحرش الجنسي في مصر وسبل المواجهة
جمهورية مصر العربية



www.hey-program.org
info@hey-program.org



Heya Program - برنامج هي

مقترح ورقة سياسات حول ظاهرة التحرش الجنسي في مصر وسبل المواجهة

دينا محسن حامد عبداللطيف	فريق العمل
أحمد حسن سها سمير	فريق التنسيق والادارة والدعم
أ. منال سمرة	اشراف
أ/ احمد عبد الواحد أ/ احمد العسال د. هيام القوصي	المراجعة النهائية

نفذت هذه الورقة بدعم فني من أكاديمية التنمية الدولية و الشركاء
المحليين، والآراء الواردة هنا تمثل آراء فريق البحث.

جميع الحقوق محفوظة @ برنامج هي ٢٠١٤

قائمة المحتويات

- ٣ قائمة المحتويات
- ٤ ملخص تنفيذي
- ٤ خلفية تاريخية
- ٥ خلفية قانونية
- ٦ المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي
- ٩ الخيارات والبدائل
- ١٠ الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة

ملخص تنفيذي:

مقدمة:

يعرف التحرش الجنسي بأنه "أي صيغة من الكلمات غير المرحب بها و/أو الأفعال ذات الطابع الجنسي والتي تنتهك جسد أو خصوصية أو مشاعر شخص ما وتجعله يشعر بعدم الارتياح، أو التهديد، أو عدم الأمان، أو الخوف، أو عدم الاحترام، أو الترويع، أو الإهانة، أو الإساءة، أو الترهيب، أو الانتهاك أو أنه مجرد جسد. ويمكن للتحرش الجنسي أن يأخذ أشكالاً مختلفة مثل النظر المتفحص أو التحديق، التعبيرات الوجهية، النداءات، التعليقات، الملاحقة أو التتبع، الدعوة لممارسة الجنس، الاهتمام غير المرغوب به، الصور الجنسية، التحرش عبر الإنترنت، المكالمات الهاتفية، اللمس، التعري، التهديد والترهيب.

خلفية تاريخية:

استخدام مصطلح التحرش الجنسي في عام ١٩٧٣ في تقرير إلى رئيس و مستشار معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا آنذاك عن أشكال مختلفة من قضايا المساواة بين الجنسين. وكان التحرش ظاهرة مسكوت عنها حتى أصبح متقشياً الأمر الذي وصل أنه لا تكاد تتجو امرأة أو فتاة في مصر من التحرش الجنسي الذي ارتفعت وتيرته بشكل كبير في الفترة الأخيرة، ما أثار قلق كثيرين في البلاد وخارجها، ولا سيما في الأمم المتحدة التي أعلنت في شهر نيسان (ابريل) الماضي، وفق وكالة "فرانس برس" أن "٩٩,٣ في المائة من نساء مصر وبناتها تعرضن للتحرش الجنسي".

والتحرش الجنسي في مصر أصبح واقعاً يومياً وظاهرة شاملة بغض النظر عن سن الضحية ولباسها ومظهرها ووضعها الاجتماعي، مع العلم أن النسبة الأكبر من عمليات التحرش لا يُبلَّغ عنها. وبرغم الجهود المبذولة من المنظمات الدولية والمنظمات المصرية بالإضافة لظهور مجموعة من التشريعات والاعلانات الدولية التي أقرتها الدول إلا أن المشكلة تحولت إلى ظاهرة وهو ما استدعى ضرورة التدخل السريع حتى لا تتحول إلى قضية أو أزمة.

٤



خلفية قانونية:

تعددت التشريعات الدولية والمحلية التي حاولت الحد من ظاهرة التحرش الجنسي فظهرت إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وبعدها إتسع المفهوم ليشمل الإنسان عامة وليس المرأة فقط ، كما يحكم التحرش مجموعة من التشريعات في القانون المصري أهمها المادة ٣٠٦ مكرر (أ) من قانون العقوبات المصري والتي تنص على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو إحياءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلوكية أو اللاسلوكية". وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه وإحدى هاتين العقوبتين إذا تكرر الفعل من الجاني من خلال الملاحقة والتتبع للمجني عليه، وفي حالة العودة تضاعف عقوبتا الحبس والغرامة في حديهما الأدنى والأقصى.

فضلا عن المادة ٣٠٦ مكرر (ب): يعد تحرشا جنسيا إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكرر (أ) من هذا القانون بقصد حصول الجاني من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، ويعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

فإذا كان الجاني ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة (٢٦٧) من هذا القانون أو كانت له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحا تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنين والغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه.

٥



كما أصدر الرئيس المصري السابق عدلي منصور، قراراً بقانون في مطلع الشهر الجاري لتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ "أهمها" يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص بإتيان أمور أو إيجاعات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأي وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية".

الخيارات والبدائل المتاحة:

هناك عدة بدائل مطروحة لحل مشكلة التحرش أهمها

- ١- زيادة نصيب الجرعة التربوية في المدارس والجامعات من خلال حصص الدين سواء الاسلامي أو المسيحي أة التربية الوطنية والقومية.
- ٢- تطوير الخطاب الديني في المساجد والكنائس خلال صلاة الجمعة وأيام الاحاد بالكنائس .
- ٣- تحسين المستوى الاقتصادي للدولة ككل وتخفيف الفقر.
- ٤- خلق فرص عمل للشباب من الجنسين للقضاء على أفتقات الفراف لدى الشباب.
- ٥- مساعدة الشباب بتوفير وحدات مكتبية بمساحات محدودة وأسعار في متناول الجميع .

المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي :

أ. تعريف وتحديد المشكلة والسياسات التي تحكمها:

لقد أصبح التحرش ظاهرة التي أخذت في الإزدياد والتطور والتنظيم حتى صارت كالوحش الذي أوشك أن يقضي على ثنايا المبادئ والقيم والأخلاق في مجتمع إتسم بالتدين ،فلم يعد التحرش الجنسي عمل فردي يتخفى فاعله خوفاً من إفتضاح أمره كما كان في الماضي وأصبح الآن فعلاً جماعياً يستطيع أن يراه الجميع رؤيا العين في الميادين وأمام دور السينما وفي الملاعب الرياضية كما طال التظاهرات السياسية بل والأعياد الدينية أيضاً.

ب. التعرف على المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشكلة وكيفية التعامل معها:

يمكننا أن نلقى الضوء على أهم أسباب المشكلة ونتائجها كالآتي:

- الابتعاد عن القيم الدينية و الخلقية ، وغياب منظومة الاسره عن القيام بدورها الأساسي في التربية و التنشئة الصحيحة و اتجاهها نحو جمع اكبر قدر ممكن من المال في ظل ظروف اقتصادية بالغة السوء و الصعوبة .
- اختفاء دور التربية و التعليم كلاهما من المدارس و المعاهد و الجامعات .
- الفراغ الهائل الذي يعاني منه الشباب بسبب البطالة المتفشية و اختفاء الساحات الرياضية التي يفرغ فيها الشباب طاقاته و تحولها إلى مقالب قمامة !
- تنامي ظاهرة العشوائيات التي تفرز مجرمين إلى المجتمع .
- ارتفاع سن الزواج و ارتفاع تكاليفه و تفشي ظاهرة العنوسة (٨ مليون شاب جاوزوا سن الخامسة والثلاثين بلا زواج) .
- تعاطي الشباب للمخدرات التي تفقد الوعي و تحث على ارتكاب التحرش أو الاغتصاب .
- سلبية المجتمع المصري و اختفاء قيم الرجولة و الشهامة و النخوة (بحيث أصبح شباب الحي يعتقدون على جاراتهم في الحي ذاته !!)
- إجراءات الإثبات و الشهود المعقدة التي تعرقل إثبات التحرش (و من هنا يجب أن تكون القضية قضاء مستعجلا بسبب موضوع الإثبات و الإتهام) .
- انتشار الفضائيات و المواد التليفزيونية الإباحية و اللا أخلاقية .
- الإنفلات الأمني .
- إنتشار البطالة .

تأثير المشكلة على المجتمع ودوره في التعامل مع المشكلة:

- من المعلوم أن للتحرش الجنسي نتائج وخيمة، إذ يؤثر سلبا على الضحية ومن هذه النتائج نذكر:
- حدوث بعض المتغيرات الفسيولوجية مثل سوء الهضم والمتغيرات النفسية مثل الإحساس بالخجل والعار الشديد من الاعتراض الصامت والانكفاء على الذات.
 - صعوبة النوم، و فقدان تقدير الذات والاكتئاب وغيرها من الآثار السلبية والاجتماعية السيئة.

- تبني المعتقدات السلبية عن النفس وضعف المعتقدات الشخصية وضعف الثقة بالنفس والشعور بالعجز والعرق والضغط النفسى.
- وجود آثار نفسية سلبية للمرأة نتيجة تعرضها للتحرش الجنى ومنها حدوث صدمة واكتئاب وعدم احترام الذات وعدم الارتياح النفسى للجنى وغيرها من الآثار النفسية.
- الاحجام عن العمل لتجنب التحرش مما يؤدى إلى فقدان جزء غير مستهان من القوى البشرية العاملة وتعرض المرأة الى أزمات اقتصادية وافقار.

ت. تحديد الإجراءات المجتمعية المحلية للتكيف مع المشكلة:

- العقاب الرادع للمتحرش مما يؤدى إلى تلاشى الظاهرة تدريجيا.
- إتاحة الفرصة للشباب وتيسير الزواج.
- القيام بتعبئة مضادة للإتجاهات المتمثلة فى تعزيز الأدوار النمطية للمرأة.
- تفعيل هيئات الرقابة المعنية بتعديل الصورة النمطية للمرأة فى الكتب المدرسية وفى الإعلام.
- ضرورة السعى نحو تحسين القوانين المجحفة بحق المرأة والطفل والتي تعارض الاتفاقات الدولية.

ث. الخيارات والبدائل المتاحة للمجتمع للتعامل مع المشكلة:

- وضع قوانين رادعة تضع حدا للظاهرة.
- التغلب على حالة الانفلات الامنى.
- الاستعانة بالشرطة النسائية فى كل قسم شرطة.
- توفير فرص عمل للشباب.
- التصدى للمضامين الاباحية المعروضة فى وسائل الاعلام المختلفة.
- فرض رقابة على المواد الاعلامية والتليفزيونية وافلام السينما.
- انتشار رجال الامن فى الشوارع والميادين.
- وجود باحثة اجتماعية ومرشدة نفسية داخل كل قسم شرطة.

الخيارات والبدائل:

أ. البدائل القانونية والسياسات:

- فرض عقوبة مالية فورية على المتحرش بمجرد القبض عليه.
- تغليظ العقوبات المنصوص عليها في القانون.
- عمل برنامج في التلفزيون الحكومي يعرض صور للمحكوم عليهم في قضايا التحرش .

ب. البدائل المالية:

- زيادة الميزانية العامة للدولة للقضاء على البطالة وتوفير فرص عمل الشباب ، وأيضا من جانب التعليم لتحسين العملية التعليمية.
- تجهيز فرق مدربة لمناهضة المتحرشين خاصة في الأعياد والمناسبات العامة وتخصيص ميزانية لدعمهم بمكافآت.

ت. البدائل الإدارية والتأهيل:

- استخدام مؤسسات الحكومة والقطاع الخاص لوضع ملصقات واضحة ومختصرة لمناهضة التحرش.
- تحفيز الجمعيات الأهلية لعمل حملات توعية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة بشكل سنوي بالتعاون مع الجمعيات التي تتبنى مناهضة التحرش.
- إعطاء رؤساء الأحياء والقرى الحق في اتخاذ التدابير الخاصة لحل الازمة بأحيائهم وقراهم وفقاً للطبيعة الاجتماعية والتقاليد في كل حي أو قرية.
- تبنى المؤسسات الدينية لخطاب واضح مناهض للتحرش بصورة دورية كأن يكون هناك أسبوع مخصص لذلك فتتبناه خطب الجمعة في المساجد ووعظات الأحد في الكنائس.



مركز هي للسياسات العامة

الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة:

- وزارة العدل
- وزارة الداخلية
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الثقافة
- المجلس القومي للمرأة
- الاعلام



نبذة عن المركز:

مركز هي للسياسات العامة هو مركز بحثي يعمل في عدة دول عربية على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي (مصر، الاردن، تونس، لبنان واليمن). حيث يعمل المركز على تعزيز قدرات المرأة في مجال تحليل ورسم السياسات العامة وتنمية قدراتها في الحوكمة الرشيدة من خلال اجراء البحوث والدراسات والبرامج التي تخدم غاية المركز. ويهدف مركز هي للسياسات العامة الى ان يكون بيت خبرة ومرجع للسياسات. ويرتكز المركز في عمله على مجموعة من القيم المجتمعية وخاصة المشاركة، الشفافية، احترام التنوع والنزاهة بالاضافة الى الابتكار والإبداع.

الاهداف الاستراتيجية للمركز:

- المساهمة في تحليل ورسم السياسات العامة في شتى المجالات بإتباع منهجيات تشاركية
- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في مجال الانتخابات وتفعيل إدماجها في ادارة الشأن العام
- نشر مفاهيم وقيم وممارسات الحوكمة الرشيدة وحقوق المرأة
- تعزيز دور المرأة في ترسيخ ودعم مبادئ الديمقراطية
- اقامة علاقات تعاون وشراكة مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي فيما يتوافق مع رؤية المركز

